

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٨٤

الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد إيليتشيف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شو تسونغ شينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرث كارنيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين

العام (S/2016/813)

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/819)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1631185 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى

رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2016/813)

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/819)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم الميداني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/813، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، وكذلك إلى الوثيقة S/2016/819، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي أنا وزميلي وصديقي، وكيل الأمين العام أتول كهاري، لإحاطة مجلس الأمن بشأن التطورات العامة

التي طرأت على الحالة في مالي. وأغتتم هذه الفرصة لأرحب بيننا بالممثل الدائم الجديد لمالي، السيد عيسى كونفورو.

بعد أربعة أشهر من الهدوء، كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مرة أخرى هدفا لسلسلة من الهجمات المنسقة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وبالرغم من أن الهدوء النسبي في الأشهر الأخيرة ربما يكون قد منحنا بعض الأمل في إمكانية تحسن الحالة على أرض الواقع، علينا للأسف أن نواجه الحقائق: إن التأخيرات المستمرة التي شهدناها في تنفيذ اتفاق السلام وانتهاكات وقف إطلاق النار الجديدة تتعارض مع تحقيق استقرار الحالة، حتى ولو بصورة جزئية، على نحو مستدام.

وخلال جلسة مجلس الأمن بشأن مالي في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7727)، أعلن الرئيس كيتا اتفاق الأطراف على طرائق لتعيين السلطات المؤقتة وتوقيت إنشائها في مناطق مالي الشمالية الخمس خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر وكذلك إرساء الترتيبات الأمنية بما في ذلك هياكل آلية تنسيق العمليات. وفي ذلك السياق، اتخذ المجلس القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) والذي دعا فيه الأطراف إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق، ولا سيما من خلال الاتفاق على أمور، من بينها إعطاء الأولوية لبعض الأحكام.

وللأسف بعد ثلاثة أشهر، أجدني مضطرا لإبلاغ المجلس بأنه منذ تموز/يوليو، استؤنفت المواجهات بين المجموعات الموقعة في منطقة كيدال مما يهدد بشكل خطير عملية السلام وأدى مرة أخرى إلى تأجيل تعيين الإدارة المؤقتة. وكان يجب تنفيذ تلك الترتيبات المؤسسية والأمنية قبل عام تقريبا وكان يجب بدء الدوريات المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويؤسفني أيضا عدم إحراز تقدم بشأن عملية تجميع المقاتلين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

مع ولايتها الجديدة. وحقيقة أن أصحاب المصلحة في مالي يلتمسون المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام السيد التنظيف حتى بخصوص مسائل لا ترتبط بشكل مباشر باتفاق السلام - مثلما حينما يسر مناقشات بين أحزاب المعارضة والحكومة حول المشروع المنقح للقانون الانتخابي - تبرهن على مستوى الثقة التي نبح السيد التنظيف في اكتسابها خلال فترة تسعة أشهر منذ توليه مهامه. وبالرغم أن هناك مستوى عال من الثقة لدى الأطراف، للأسف يجب القول إن أطراف اتفاق السلام لم تُنح بعد خلافاتها جانباً — على سبيل المثال بشأن كيدال وغيرها من القضايا - ولم تجلس مع زميلنا لتحديد أولويات خطوات التنفيذ من أجل الانتهاء من وضع نقاط مرجعية وجداول زمنية محددة، كما هو مطلوب في القرار.

وفيما يتعلق بالقدرات الإضافية، فإنها لم تتوفر بعد. وتستخدم القوة الأدوات المتاحة لها لأقصى حد من أجل إظهار موقف أكثر صلابة واستباقية لحماية المدنيين. وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت في تموز/يوليه في كيدال، أطلقت البعثة عملية لردع الاشتباكات وحماية المدنيين بإظهار تواجد قوي من خلال الدوريات ونقاط التفتيش. والانخراط النشط. وفي آب/أغسطس، أطلقت البعثة عملية أخرى لإقامة نقاط تفتيش وتسيير دوريات بالتنسيق مع القوات المسلحة المالية. بمحاذاة محور تمبكتو - دوينترا - همبوري في المنطقة الواقعة بين تمبكتو وموبتي. وعلاوة على ذلك وبالرغم من بذل البعثة قصارى جهدها، لا يزال المدنيون يعانون من آثار العمليات العسكرية من جانب الجماعات المسلحة والحكومة على السواء.

وتزيد انتهاكات وقف إطلاق النار الجديدة من عرقلة وصول الجهات الإنسانية الفاعلة، التي تبذل قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للسكان، في انتظار استئناف الخدمات العامة الأساسية من قبل الدولة. ويؤسفني أيضاً أن

وازدادت الحالة في وسط البلد سوءاً. وفي ٢٩ أيار/مايو في سيفاري في منطقة موبتي، انفجر جهاز تفجير مرتجل - إن كانت هذه الأجهزة حقاً مرتجلة - لدى مرور قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ما أسفر عن مقتل خمسة من ذوي الخوذ الزرق الذين كانوا عائدتين من عملية لحماية المدنيين في مقاطعة تينينكو. وفي ١٨ تموز/يوليه، شن مسلحون في رتل مؤلف من ١٨ مركبة وعدة دراجات نارية هجوماً على منشآت تابعة للقوات المسلحة المالية في نامبالا بمنطقة سيغو، مما أسفر عن مقتل ١٥ شخصاً وجرح ٣٤ آخرين. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، احتل أفراد مسلحون لفترة وجيزة بلدة بوني في منطقة موبتي مرة أخرى. وفي ذلك السياق، من الأهمية القصوى بمكان أن تواصل

حكومة مالي بدعم من الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى إعداد استراتيجية وطنية متسقة ومتعددة الأوجه لمكافحة الإرهاب، تتضمن تدابير شاملة لمنع التطرف العنيف. وهذا أمر ضروري لأن الهجمات المتكررة ضد سلطة الدولة تُشن على خلفية التدهور العام في سيادة القانون والتماسك الاجتماعي. وفي منطقة موبتي وحدها، أدت أعمال العنف الطائفي إلى سقوط ١٨ قتيلاً و ٤٤ جريحاً في حزيران/يونيه وكذلك ستة قتلى وتسعة مصابين في الفترة من أواخر آب/أغسطس إلى مطلع أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أن نرحب بإعلان الرئيس كيتا أثناء الاجتماع الوزاري على هامش الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر عن عقد مؤتمر للوفاء الوطني في وقت لاحق من هذا العام، والذي يمكن أن يشكل خطوة هامة في تعزيز التماسك والمصالحة الوطنية لإيجاد حل طويل الأجل وشامل للجميع قدر الإمكان للأسباب العميقة الجذور للأزمة في شمال مالي.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية منذ اتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، لم تدخر البعثة جهداً لتكثيف بشكل استباقي

البلد ككل. وكما اتضح بشكل مأساوي من الهجمات التي وقعت يوم الإثنين، فإن قدرة البعثة على حماية المدنيين والتصدي للهجمات غير النمطية من خلال الدفاع النشط عن ولايتها تواجه مزيدا من العراقيل بفعل عدم توفر الموارد التي أوصى الأمين العام بتوفيرها في تقريره الصادر في حزيران/يونيه والتي أذن بها المجلس في القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

وفي هذا السياق، يؤسفني أن أبلغ مجلس الأمن أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ستواجه قريبا خطر فقدان عناصر تمكينية رئيسية، بدلا من تلقي التعزيزات. فعلى سبيل المثال، أخطرنا بلدان من البلدان المساهمة بقوات مؤخرا بقرارهما سحب ثلاث طائرات من وحدات الطائرات العمودية، في بداية عام ٢٠١٧.

ويمكنني أن أؤكد للمجلس بأننا لن ندخر جهدا لتعويضهما بأصول أخرى. إننا نغتنم كل فرصة للعمل صوب تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك في الاجتماع الوزاري المعني بحفظ السلام والدفاع، الذي عقد قبل بضعة أسابيع، وفي الاجتماع الوزاري المعني بمالي الذي عقد هنا في ٢٣ أيلول/سبتمبر. لقد حضرت خلال الاجتماع الماضي، اجتماعا في أوروبا، في سلوفاكيا، كما تكلمت إلى جميع المحاورين. ولكن الواقع أنه لا توجد أي دولة عضو حتى الآن ملتزمة بسد الفجوات في قدراتنا، أو بتزويدنا بالقدرات التي أذن بها القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) والقرارات السابقة.

وفي الواقع، هناك نقص صارخ في عدد المتطوعين. وأعرب عن أسفي العميق للنبرة الحزينة لبياني اليوم، ولكن لا يفوتني أن أسترعي انتباه المجلس إلى استمرار عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق السلام، وتدهور الحالة الأمنية، بعد مرور ١٨ شهرا على توقيع اتفاق الجزائر. وتثير هذه الحالة تساؤلات جدية بشأن استدامة وأهمية الإطار العام لتحقيق

أشير إلى أنه ترددت ادعاءات خطيرة عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما من جانب جماعة "طوارق إماغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم" في منطقة كيدال. ونواصل أيضا تلقي تقارير عن الاستخدام المفرط للقوة من قبل الجيش المالي في وسط البلد.

وعملا بالقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، وضعت البعثة خطة لدعم إعادة نشر القوات المسلحة المالية تتماشى تماما مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان للمنظمة. وفي حين أن الحالة الراهنة لعملية السلام في الوقت الراهن تمنع عودة الجيش المالي إلى شمال البلد، اتخذت البعثة بالفعل خطوات ملموسة لدعمه في وسط البلد على سبيل المثال من خلال تحسين الحماية للقوات المسلحة في قاعدتها في نامبالا وعن طريق نشر قوات مدعومة جوا لمساعدتها في إعادة سيطرتها على بوني.

وفي الوقت نفسه وبالتوازي، تواصل البعثة السعي إلى تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة لمالي ودعم مبادرة للأمن الإقليمي للتصدي بفعالية أكبر لجميع التحديات الأمنية المشتركة. وفي ذلك السياق، ما فتئ الممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف ينخرط مع حكومات الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فيما تخطط البعثة حاليا لنشر موظفي اتصال، على النحو المنصوص عليه في القرار.

وشدد المشاركون في الاجتماع الوزاري المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر بالإجماع على أن المسؤولية الرئيسية عن نجاح عملية السلام في مالي تقع على عاتق الأطراف. ولن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا ما دامت الأطراف الموقعة على اتفاق السلام لا تشترك بعزم في تنفيذه. وحن الوقت - وهو قد حان بالتأكيد - لتجاوز كل تلك المشاكل والمصالح الآنية والمحلية والتفكير في التوقعات الطويلة الأجل ليس للسكان المعنيين بشكل مباشر فحسب، ولكن أيضا لسكان

والأصول الخاصة بنا، وكذلك قدرتنا على حماية المدنيين. ونفذت البعثة العديد من المشاريع التدريبية، باستخدام تكنولوجيا المراقبة والإنذار المبكر لتحسين القدرة على جمع المعلومات الاستخبارية للبعثة ومنع الهجمات.

وحتى يتسنى للبعثة تنفيذ ولايتها، من الأهمية بمكان أن تزود بالقدرات اللازمة للعمل بأمان وفعالية في البيئة الحالية، التي وصفتها توا.

وشهدت البعثة منذ إنشائها ثغرات كبيرة في قدرات المعدات المملوكة للوحدة، خاصة الوحدات الفعلية للاتحاد الأفريقي. وأثر نقص المعدات الرئيسية مثل ناقلات الأفراد المدرعة، ومركبات الدعم، والمولدات الكهربائية، ومحطات معالجة المياه والمعدات اللوجستية الحيوية الأخرى، على قدرة العنصرين العسكري والشرطي على أداء مهامهما التنفيذية. وخدمات الاكتفاء الذاتي للوحدات، ولا سيما في فئات المراقبة الطبية والاتصالات، من بين أمور أخرى، لم تقدم دائما طبقا للمعايير المقررة.

وبفضل الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة المعنية هذا العام لنشر المعدات المملوكة للوحدات اللازمة والمركبات والمعدات الأخرى، من أجل الوفاء بالتزاماتها وتحسين صلاحية المعدات، تحسنت القدرة الإجمالية للوحدات في البعثة، ولكن لا تزال هناك فجوات رئيسية.

وبالنظر إلى تزايد انعدام الأمن والبيئة العنيفة التي أشار إليها وكيل الأمين العام لادسوس، يجري بذل الجهود لتعزيز الثغرات القائمة في خطة الدعم الطبي للبعثة، وعتادها وموظفيها، في المرافق الطبية للبعثة. وتطرح منطقة عمليات البعثة الشاسعة، والبيئة القاسية، تحديات فريدة فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتنا ١٠-١-٢ الخاصة بالجدول الزمني للإجلاء والاستجابة لحالات الطوارئ الطبية. ولمعالجة الثغرات الكبيرة

السلام والاستقرار في مالي، وهو الإطار الذي وافقت عليه الأطراف المالية، والتزم شركاء مالي بدعمه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته. وأعطي الكلمة للسيد كهاري.

السيد كهاري (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحضر هنا اليوم إلى جانب زميلي وصديقي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لادسوس.

ولا تزال مالي تشكل إحدى أشد البيئات الصعبة المعروفة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا يزال حجم البلد، والمناطق غير الساحلية النائية التي تنتشر فيها، وشبكات الطرق السيئة وغير الآمنة تمثل تحديات كبيرة.

ونركز حاليا على تنفيذ تدابير لضمان تأمين طرق الإمداد بدون انقطاع؛ وتحسين وتعزيز الدفاع والهياكل الأساسية لجميع المخيمات القائمة؛ وتعزيز قدرات البعثة.

وتقوم البعثة بإنشاء مركزها اللوجستي الرئيسي الجديد في غاو لخدمة المواقع في شمال مالي بصورة أفضل. وتستمر المناقشات مع الجزائر وبنن والنيجر، لإنشاء طرق إمداد إضافية أقصر بكثير إلى غاو. وسيمتد الطريق من ميناء كوتونو عبر نيامي إلى غاو، على سبيل المثال، لمسافة أقصر بأكثر من ٤٠٠ كيلومتر من طريق الإمداد الحالي للبعثة.

ورداً على الارتفاع الملحوظ في مستوى التهديد الأمني في مالي، واصلت البعثة تطوير البنية التحتية الدفاعية وتعزيزها في جميع المعسكرات القائمة، بوسائل منها تحصين منشآتها ضد الانفجارات، وإنشاء مواقع وملاجئ محصنة للقيادة. وفي المناطق الشديدة الخطورة، حسّنت البعثة أيضاً الظروف المعيشية للموظفين المدنيين والأفراد النظاميين.

ونواصل الابتكار باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ولا سيما لتحسين تقدير الحالة العسكرية وتعزيز أمن الموظفين

ومن الضروري أن نتمسك بأعلى المعايير، ونحن نقوم بخدمة السكان المحليين ونوفر لهم الحماية. وفي مالي، تظل الإدارة البيئية أولوية رئيسية بالنسبة لإدارتي. وبالمثل، أود مواصلة منح الأولوية للجهود الرامية للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وجميع المسائل المتعلقة بسلوك موظفي الأمم المتحدة. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تكفل تقيد موظفينا بأعلى معايير السلوك والانضباط، وكفالة تقديم التدريب المناسب، والإبلاغ عن الحوادث في الوقت المناسب، واتخاذ إجراءات متابعة عند الاقتضاء، من أجل ضمان المساءلة.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، لا يجب الاستهانة بالتحديات والمخاطر التي نواجهها. وسيكون لعدم تعزيز البعثة لقدراتها، أثر كبير على قدرتنا على تنفيذ الولاية. بيد أن النتائج التي حققتها البعثة حتى الآن، تشير إلى أنه من خلال الالتزام والرؤية والدعم المستمر للمجلس، فإن هذه التحديات ليست مستعصية على الحل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد كهاري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لعضو المجلس الذي طلب الإدلاء ببيان.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوكيل الأمين العام إيرفي لادسوس، والسيد أتول كهاري، على إحاطتيهما الإعلاميتين المقدمتين بعد ظهر اليوم.

وأود أن أشدد على عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وقد كان فرصة مواتية لتبادل وجهات النظر المختلفة بشأن الحالة في البلد. ولا تزال الحالة في مالي تشكل مصدرا للقلق، وخاصة ما يتعلق بمستويات العنف التي تلحق الضرر بالسكان

في قدرات البلدان المساهمة بقوات في هذا المجال، إقتنت البعثة مؤخرا، من خلال عملية طلب عروض التجارية، طائرتين عموديتين للإجلاء الطبي مزودتين بأحدث تكنولوجيا الرؤية الليلية، وبأفرقة طبية متكاملة تماما. وتعمل إحدهما بالفعل في تمبكتو، وسيتم نشر الثانية في كيدال.

وبالإضافة إلى ذلك، من أجل التحرك بفعالية خلال الـ ١٠ دقائق الأولى من وقوع الإصابة أو المرض، يتواصل تدريب قوات البعثة والموظفين الطبيين. إننا نعمل أيضا على تطوير مواد التدريب على الإسعافات الأولية الخاصة بالأمم المتحدة، التي ستقدم إلى جميع الدول الأعضاء بوصفها المعيار الطبي للأمم المتحدة الذي سيتم إدراجه في مواد تدريب القوات قبل نشرها، من أجل تحسين جودة الإسعافات الأولية.

وتتطلب عمليات حفظ السلام الحديثة كبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مجموعة من القدرات الجديدة أو الأكثر فعالية، وتستدعي التوصل إلى حلول مبتكرة. ونواصل مناقشة الدول الأعضاء النظر في أن تصبح ما أود الإشارة إليه ”بلدانا مساهمة بمعدات مملوكة للوحدة“. كما ندعوها إلى النظر في المساهمة في الكتائب المشتركة و/أو الشراكة مباشرة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتوفير المعدات اللازمة.

ويتمثل أحد الأمثلة على اتباع نهج مبتكر لضمان القدرات المطلوبة، في التعاون مؤخرا بين النرويج وبلجيكا والدانمرك والبرتغال والسويد، التي اتفقت بصورة مشتركة على تقديم طائرة من طراز C-130 للبعثة، من خلال مفهوم التناوب المتعدد الجنسيات المتفق عليه فيما بينها. وسيضمن ذلك استمرار توفير الأصول الجوية المهمة للبعثة، لمدة سنتين تقريبا. إن إدارة الدعم الميداني مستعدة لاستكشاف ترتيبات مماثلة لتوفير معدات أخرى في مالي.

ستتاح لمالي الفرصة لبناء القدرات على نحو يتجاوز وجود الأمم المتحدة في الميدان.

وتدرك أوروغواي التحديات التي تواجهها حكومة مالي، ولا سيما في مجالي الأمن والاقتصاد، غير أنه ينبغي لها معالجة هذه المشكلة وفق نهج طويل الأجل عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، مع ضرورة إبداء المصادقية تجاه الأطراف في اتفاق السلام وتفادي انتشار الإرهاب في البلد. وتكتسي المبادرات الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أهمية حاسمة في التصدي لمشكلة الإرهاب التي تسبب الضرر في مالي والعديد من البلدان الأخرى في المنطقة. ويجب أن نذكر أن تلك الجماعات الإرهابية تتجاهل الحدود، وبالتالي، فإن من السذاجة تناول المسألة من منظور وطني فحسب. وعليه، نحث حكومة مالي وتنسيقية الأزواد والائتلاف على الإبقاء على الحوار مفتوحا كي يتسنى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، علما بأن عدم تنفيذه سيبيح الفرصة لظهور عناصر جديدة مساعدة على تيسير الأنشطة الإرهابية، ما يزيد من صعوبة إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في مجلس الأمن منذ أن توليت مهام بصفتي السفير والممثل الدائم لمالي، يسعدني أن أنقل التحايا القلبية والامتنان العميق من حكومة مالي وشعبها إلى المجلس لإيلائه اهتمام خاص ببلدي. وأعرب عن التزامي بالعمل عن كثب مع أعضاء المجلس لتحقيق السلام والاستقرار في مالي وما حولها.

وأود أن أهنئكم بجماعة، سيدي الرئيس، باسم وفد مالي، على تولي بلدكم العظيم، الاتحاد الروسي، رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأتقدم بخالص الشكر لوفد

المدينين. وتُعزى الهجمات الإرهابية وانتهاكات وقف إطلاق النار المتعاقبة خلال الأشهر القليلة الماضية، إلى تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف، علاوة على انعدام سلطة الدولة في معظم أنحاء البلد.

وفي آذار/مارس أجرت بعثة مجلس الأمن تقييما لبعض تلك الظروف في سياق الزيارات والمقابلات التي أجرتها في مالي. وعلى خلفية هذه الحالة الحساسة اتخذ مجلس الأمن في حزيران/يونيه القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) الذي سمح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بزيادة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة لها، فضلا عن تعزيز ولايتها أكثر من ذي قبل. وتشمل ولايتها قدرات الدفاع والوقاية الفعالة، علاوة على القدرة على مكافحة التهديدات غير المتكافئة، من بين أحكام أخرى.

وبالرغم من أن أوروغواي ترى أن ولاية البعثة المتكاملة الحالية تتجاوز ما هو متوقع عادة في عمليات حفظ السلام بإدراج أنشطة مكافحة الإرهاب، فقد صوّت وفد بلدي تأييدا لها، علما منها بأن الحالة الأمنية تعدُّ استثنائية. وبالرغم من مضي ثلاثة أشهر من اتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) ما تزال الحالة في مالي حرجية، في حين لا تبدو أية بوادر تحسُّن على الحالة الأمنية في الميدان - بل على العكس من ذلك.

ونرى أهمية الأنشطة التي تم تنفيذها بفضل التمويل من صندوق بناء السلام لأنها جعلت ممكنا تحقيق نتائج في المجالين الاجتماعي والاقتصادي موالية لبناء القدرات. ومثلما أشار الأمين العام في تقريره (S/2016/819)، فقد سمحت تلك الأنشطة بالتحاق ٣٨٥٦ من الأطفال في مالي بالمدارس، والعمل على إنشاء ٦٥٠ من الأنشطة المدوّرة للدخل لصالح اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص العائدين إلى ديارهم وتحسين فرص ٤٦٠ من النساء المتضررات من العنف الجنساني في الوصول إلى العدالة والأمن. وبفضل مثل تلك الأنشطة،

وسط وشمال البلد ما زالت تثير القلق نظرا لاستمرار الهجمات غير المتناظرة التي تشنها الجماعات المتطرفة والإرهابية ضد قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية. وما تزال هذه العوامل تمثل عقبات رئيسية تحول دون تنفيذ اتفاق السلام.

وشأنها شأن الأمين العام، ما تزال حكومة مالي تشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في البلد. ومع ذلك، فإن الاستخدام المفرط للقوة الذي أُلهمت به قوات الأمن والدفاع في مالي في سياق مكافحتها للإرهاب، يبدو مبالغاً فيه. ولا يأخذ اتهام كهذا في الاعتبار الجهود التي بذلتها حكومة مالي لأجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بيئة بالغة الصعوبة وتتسم بغياب سلطة الدولة في أجزاء معينة من البلد. وأيا كان الأمر، فإن بوسعي أن أؤكد للمجلس أن وزارة العدل في مالي تواصل التحقيقات واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بتلك الاتهامات. وأود أن أؤكد للمجلس أيضاً أن حكومة مالي لا تزال ملتزمة تماماً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ولعلكم تذكرون، سيدي الرئيس، أن رئيس وزراء مالي قد أبلغ مجلس الأمن في جلسة كهذه عقدت في ١٦ حزيران/يونيه عن الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها حكومة مالي في إطار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

لم تدخر الحكومة جهداً في مواصلة السير على ذلك الطريق مقتنعة بأن تعجيل تنفيذه هو الخيار السياسي والاستراتيجي السليم الوحيد في الحالة الراهنة التي تواجه بلدي.

وفي الآونة الأخيرة، أثناء الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى المكرس لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي شارك في رئاسته الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، أشار رئيس دولة مالي إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه. ولكي يُعرب عن مشاركته الشخصية وعن رغبته في تسريع العملية، أبلغنا رئيس الجمهورية قيامه بتعيين ممثل سام مسؤول عن متابعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وشدد أيضاً

نيوزيلندا على العمل الجدير بالثناء الذي أُنجز خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي. وأود أيضاً أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون على التزامه الثابت والعميق بالسلام والأمن وضمان رفاه السكان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في بلدي مالي. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، الوزير محمد صالح النظيف، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع شركائنا الآخرين على جهودهم المتواصلة لتعزيز السلام والاستقرار في مالي. وأود باسم رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، أن أثني على أعضاء المجلس اليوم على توصلهم إلى توافق في الآراء في اختيار رئيس الوزراء أنطونيو غوتيريس، الأمين العام المقبل للأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد مجدداً تقدير حكومة وشعب مالي لشعب جمهورية الجزائر الديمقراطية، رئيسة لجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفرنسا، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، المملكة المتحدة، والصين على الالتزام المشترك باستعادة السلام والاستقرار في بلدنا.

ويحيط وفد مالي علماً بتقرير الأمين العام (S/2016/819) ويشيد بوكيل الأمين العام إرفيه لادسوس والسيد أتول كهاري على إحاطتهما الإعلاميتين. ويشدد التقرير على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونشيد بتنويه التقرير الحالي إلى التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق وإشاداته بالجهود التي بذلتها حكومة مالي، بقيادة الرئيس كيتا بصفته رئيساً للدولة.

وفيما يتعلق بالأمن، يعرب وفد مالي عن شعوره بالقلق إزاء التوتر داخل الطوائف وفيما بينها في شمال البلد، بما في ذلك في كيدال. وتتشاطر تحليل الأمين العام القائل بأن الحالة في

للاستماع إلى شواغلهم. وكانت الحالة العامة للبلد، لا سيما في الوسط والشمال، في صميم هذه المباحثات.

وفيما يتعلق بالحالة في كيدال، التي تتميز بالاشتباكات بين القبائل وضمن القبيلة الواحدة، والتي تهم السلطات الوطنية على أعلى المستويات، أود أن أشدد على أن حكومة جمهورية مالي لا ترتبط بأي حال بهذه التوترات والعداوات المحلية. وليس للحكومة أي مصلحة في دعم طرف ضد آخر. ونظراً للخسائر في الأرواح وعواقب هذه التوترات على عملية السلام برمتها، نظم الممثل السامي للرئيس المعني بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام سلسلة من الاجتماعات في باماكو بين الحركات الموقعة، بمشاركة الأعضاء الدوليين في لجنة المتابعة. وسيواصل الرئيس العمل مع زعماء الحركات المختلفة وشيوخ القبائل في المنطقة للإسهام في عودة السلام، وهو أمر ضروري للثقة بين الأطراف المختلفة.

وبالمثل، أعطت الحكومة الأولوية إلى نفس النهج الذي يشتمل على الحوار والبحث عن حلول سلمية في مواجهة الحالة الأمنية المتردية في وسط البلد. ودعا رئيس الدولة إلى استحضار الآليات التقليدية لحل التوترات القبلية من خلال التواصل مع الزعماء السياسيين والدينيين وشيوخ القبائل من أجل تخفيف حدة التوتر في منطقة موبتي. ودعا أيضاً إلى تفادي أي التباس في الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف. وقد عملت الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل شاملة لضمان تحقيق الاستقرار وتعزيز التماسك الاجتماعي، الرامية إلى التوصل إلى استجابة متعددة الأوجه للحالة في الأجزاء الوسطى من بلدي.

وكما يلاحظ، فإن الأولوية الوحيدة لحكومة مالي، تحت سلطة الرئيس كيتا، هي رفاه الشعب المالي، الأمر الذي يتطلب السلام والمصالحة، وهما يحتلان مكان الصميم في بلدنا. وهذا هو السبب الذي ألزم نفسه من أجله بعزيمة وحسن نية بالتنفيذ

على الوقف الكامل للأعمال القتالية بين قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة الذي حصل منذ توقيع الاتفاق في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبذلك تتم استعادة الثقة بين الأطراف المالية.

وفيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، قامت حكومة مالي بمراجعة القانون المتعلق بالجمعيات المحلية، واعتماد قانون انتخابي جديد وتعيين حكام للمناطق الجديدة، فضلاً عن إنشاء فريق عامل لاستعراض الدستور بهدف النظر في عدد من الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام.

وعلى الجبهة الإنمائية، اعتمدت حكومة مالي خطة طارئة لإعادة الإعمار للفترة الانتقالية، التي تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتواصل تطوير استراتيجية إنمائية مخصصة للمناطق الشمالية من مالي وأخرى للهيكل المالي لصندوق التنمية المستدامة من أجل الشمال. ويشمل الصندوق حوالي ٤٥٧ مليون يورو للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، والتي تعتبر مساهمة حكومتنا في جهود السلام. وسنقوم أيضاً بإنشاء عدد من الوكالات الإنمائية الإقليمية.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، أعلن الرئيس عن عقد مؤتمر المصالحة الوطنية قبل نهاية العام الحالي. وسيكون هذا تمهيداً مع الأحكام ذات الصلة من الاتفاق والمادة ٥ منه، التي تدعو إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء مناقشة متعمقة فيما بين جميع مكونات أمتنا بشأن الأسباب العميقة الجذور للتراع. والهدف هو التوصل إلى ميثاق للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية. وبالمثل، فقد قررت الحكومة أننا سنجري الانتخابات المحلية البلدية قبل نهاية عام ٢٠١٦.

وتمهيداً مع هذا الزخم، عقد رئيس الدولة عدداً من الاجتماعات والمناقشات مع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الرئيسية في بلدنا. واستقبل الرئيس زعيم المعارضة وعدداً آخر من الزعماء السياسيين والدينيين وشيوخ القبائل

الوطنية، وهو شرط مسبق لإنهاء الانتهاكات والخروج على القانون في عدد من المناطق في مالي. وللقيام بذلك، يجب على البعثة المتكاملة أن تعتمد نهجاً أكثر استباقية ومتانة على النحو المأذون به بموجب القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). ولذلك فمن المهم، بل ومن الملح، أن تكون البعثة كاملة التجهيز وتملك الوسائل والموارد اللازمة لأداء ولايتها على النحو المناسب، والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار في مالي. ومن جانبها، ستقوم حكومة مالي بأداء دورها كاملاً في إطار الولاية الجديدة، وتعمل بالفعل عن كثب مع البعثة المتكاملة لتحقيق رؤية مشتركة سريعاً جداً فيما يتعلق بتنفيذها من خلال وضع معايير قابلة للقياس الكمي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد امتنان حكومة وشعب مالي للأمين العام ومثله الخاص في مالي ولجميع البلدان المساهمة بقوات على كل التضحيات التي قدموها من أجل تسوية نهائية ودائمة للأزمة في مالي. وإني أشيد بجميع ضحايا هذه الأزمة، مدنيين وعسكريين، سواء كانوا ماليين أم أجانب. كما أرحب بالعمل الممتاز الذي قام به الرجال والنساء في البعثة المتكاملة، وكذلك قوة بارخان، لتحقيق استقرار مالي ومنطقة الساحل برمتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

الكامل لاتفاق السلام والمصالحة. ومع ذلك، لن تتمكن من تحقيق ذلك منفرداً. يجب على الأطراف المالية الأخرى أن تؤدي دورها كاملاً في هذه العملية. وسيتعين عليهم الانفصال عن جميع الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة، والالتزام بالسلام عن حسن نية.

وأود أن أشدد على ضرورة التعجيل بعملية تجميع المقاتلين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغية عزل الجماعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق السلام والمرتبطة بشبكات إرهابية، والتي يقوض وجودها في المناطق الشمالية الجهود الجارية هناك.

وأيضاً تدعو الحكومة مرة أخرى، لإنهاء معاناة لا توصف يتعرض لها الناس الأبرياء، إلى اعتماد جزاءات محددة الأهداف ضد جميع من يعوقون تنفيذ اتفاق السلام، تمشياً مع الأحكام ذات الصلة من المادة ٥٤ وإعلان فريق الوساطة الدولي أثناء الاجتماع الحادي عشر للجنة متابعة الاتفاق. وتقع على عاتق المجتمع الدولي أيضاً مسؤولية كبيرة كضامن لتنفيذ اتفاق السلام. ونود أن نحدد دعوتنا للدول الصديقة والمنظمات الشريكة لإعمال الالتزامات المتعهد بها خلال المؤتمرات المتعاقبة بشأن تنمية مالي لتمكيننا من كفالة التنفيذ الفعال للاتفاق.

ومن مسؤولية مجلس الأمن أيضاً، عملاً بالقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) - ونحن نرحب باتخاذ - مساعدة حكومة مالي على استعادة سلطة الدولة تدريجياً في جميع أنحاء الأراضي